

# منهجية التداول ولقاءات الحوار حول قضايا وطنية

# المواطن والسياسة

1. هل العلاقة بين المواطن وصانعي القرار صحية؟
2. هل العلاقة بين المنتخب والمنتخب صحية؟
3. لماذا يشعر عدد كبير من الناس انهم خارج عملية صنع القرارات التي تهمهم وتؤثر في حياتهم؟
4. لماذا لا يشارك الناس في العملية السياسية؟

# ماهية لقاءات الحوار حول قضايا وطنية

- هي منهجية تمت بلورتها واعتمادها في لبنان من قبل المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب والمركز اللبناني للدراسات، بناء على تجارب وابحاث حصلت في دول عديدة في العالم وخاصة ما قامت به مؤسسة كيترنغ في اميركا.
- تهدف المنهجية الى تعزيز مشاركة المواطن في التأثير في السياسات العامة، مما يساهم في تفعيل الحياة الديمقراطية في لبنان.
- المواطن هو محور الديمقراطية وأساسها، ولا يمكنه أن يستقيل من الوطن.
- لذلك تحاول منهجية لقاءات الحوار حول قضايا وطنية أن تقدم لهذا المواطن إطاراً مناسباً يمكنه من التعبير عن آرائه وخياراته، (أي أن لا تبقى الأكثرية الصامتة، صامتة) وبذلك يتم توسيع المدى العام في لبنان.

# اهم خصائص المنهجية:

- تمت بلورتها انطلاقا من الواقع اللبناني.
- منهجية اختبارية قابلة للتطوير والتحديث.
- مرتبطة بالسياسات العامة.
- لها استخدامات متعددة (قطاعات، مناطق، فئات محددة).

# لماذا نحتاج إلى لقاءات حوار أو حلقات دراسية حول القضايا الوطنية؟

حاجتنا إلى الإحاطة بالمعلومات حول تلك القضية تساهم في بلورة خياراتنا وفي الإحساس بضرورة اكتساب ما يمكن أن يرشدنا إلى العمل المتوجب علينا تنفيذه بأسلوب يتخطى إدراكنا لمصلحتنا الذاتية ليصل إلى وعينا للمصلحة العامة.

# لقاءات الحوار يمكن أن تخلق وتنمي المعرفة العامة:

والمعرفة العامة هي:

- فهم مشترك للقضية.
- تحديد للأرضية المشتركة التي يمكن على أساسها القيام بعمل ما واكتشاف هذه الأرضية الامر الذي يتطلب:
  1. تعريفاً دقيقاً بالمصلحة العامة.
  2. حساً مشتركاً بالغاية العامة وإدراكاً للاتجاه الذي يجب أن يسلك جماعياً.
  3. تحديداً لمجموعة من الأعمال يمكن للجمهور أن يدعمها.

# مقومات لقاءات الحوار حول قضايا وطنية:

أ- السياسة هي انتقاء خيار من بين خيارات صعبة تمسّ كلّها معتقداتنا العميقة، وتؤثر على القضايا الجوهرية والهامة بالنسبة إلينا.

ب- عمل الاختيار (بلورة الخيار) عمل صعب، وهو يتطلب:

1- معرفة عامة، وفهماً لوجهات نظر الآخرين، وإدراكاً للنتائج المترتبة عن الاختيار وعن بدائله المتوفرة لدينا.

2- انتقالاً من الآراء الفردية إلى الرؤيا المشتركة والمتبادلة للتوصل إلى حكم عام.

ج- يتم إنجاز عمل الاختيار بواسطة:

- 1- المداولات، أو الحوار الذي يتم خلاله استكشاف الأمور وتقييم وجهات النظر، ودراسة البدائل المتاحة لكل خيار.
- 2- التعامل مع ردّات الفعل الناجمة عن مواجهة كلفة أي قرار نعتبره هاماً.

د- عمل الاختيار يؤدي إلى:

- 1- تعريف المصلحة العامة، وإحساس بالتوجه نحو غاية مشتركة.
- 2- خلق أرضية مشتركة وإطار مرجعي مشترك أو إتجاه يصوّر مجموعة الأعمال التي يؤدّ الجمهور أن يدعمها.
- 3- تعميق الحسّ العام السليم لتمكين الجمهور من إعطاء التوجيه العام للحكومات والسلطات.
- 4- بناء أساس للأعمال التكاملية في المجتمع المحلي، والأعمال التكاملية هي الأعمال التي يحركها حسّ الغاية والإتجاه المشتركين ليدعم بعضها بعضاً.



# الاختيار هو عمل بحد ذاته

إن مهمة كل لقاء هي التحرك نحو خيار ما عن طريق:

- 1- فهم كيفية تأثير القضية التي يجري التداول بشأنها على الناس.
- 2- فهم الحقائق الأساسية المحيطة بهذه القضية.
- 3- دراسة إيجابيات وسلبيات وتقدير كلفة كل خيار ونتائجه، إنطلاقاً من انعكاساتها على تطلّعات المواطنين.
- 4- الإستماع إلى وجهات نظر الآخرين واحترامها.
- 5- إكتشاف الأسباب التي تجعل الإختيار صعباً.
- 6- فهم العواطف المتنازعة ضمن كل خيار وتحليلها.

ما نعتبره عادة العمل السياسي، كالاقتخابات والمناظرات والتشريعات والقرارات، ليس سوى جزءٍ من ماهية هذا العمل، وهو الجزء المؤسساتي.

فالعمل السياسي - أو السياسة - يضم إلى السياسة المؤسساتية ونشاط الأحزاب والنقابات والدوائر السياسية، ما نسميه بالسياسات العامة.

نستطيع التعريف بالسياسات العامة على أنها التوجهات التي تتبلور بعد النشاط الذي يمارسه السياسيون والمواطنون من مواقعهم المختلفة حين يجتمعون بهدف فهم مشكلة معينة وانتقاء خيار لمواجهةها على الصعيدين الفردي والجماعي العام.

فالمواطنون عليهم، وقبل أي شيء، إيجاد أرضية مشتركة وتكوين معرفة بطبيعة المشكلة – القضية المطروحة قبل الانتقال إلى دراسة الخيارات المتاحة. أما دراسة كل خيار، فتتطلب البحث في إيجابياته وسلبياته، ومعرفة التضحيات والمقايضات الممكنة القبول بها في حال اعتمادها، مما يتيح الفرصة لكل مواطن بالتفكير ملياً في ما قد يقبل به ويعمل لتطبيقه.

فإن فهماً مشتركاً وتزواجاً بين الخبرات المختلفة والأولويات المتعددة لأفراد مجموعة المواطنين هما المنطلقان لوضع سياسة عامة فعّالة.

وتعتمد آلية تنظيم لقاءات الحوار وفق المنهجية التي نطرحها  
بشكل خاص على الأسس التالية:

- دعوة أفراد ومجموعات من مواقع ومصالح مختلفة للتداول في قضية تعنيهم جميعاً.
- إستعمال كتيبات تتعاطى مع هذه القضايا وفق منهجية تداولية، يقرأها المشاركون قبل بدء التداول من أجل تحديد أطر الموضوع-القضية على نحو أدق.
- التقيد بجدول زمني يضبط اللقاء ويتيح الفرصة للجميع للإسهام في المداولات.

- إشراك أكثر من "محرك" في إدارة المداولات من أجل التنويع وتوزيع المسؤوليات والمهام.
- تدريب "محركين" بشكل مستمر من أجل تطوير البرنامج وتنويع مواضيعه وقضاياها بهدف إشراك أكبر قدر من الناس فيه وفي سياقه.
- الوصول إلى حيث الناس وحيث إهتماماتهم وحيث مواقعهم وانتماءاتهم على أنواعها (في الجمعيات وفي الأندية والمؤسسات كافة).
- ربط نتائج اللقاءات بآليات صنع السياسات العامة وبصانعي القرار (وسائل الإعلام، الجهات الحكومية المختصة، واللجان النيابية).

تتألف منهجية لقاءات الحوار من مراحل عديدة هي:

- تحديد الفئات التي يرغب في التواصل معها وتعزيز مشاركتها.
- تحديد وتعريف القضايا الوطنية التي يرغب الناس بطرحها.
- تدريب محرّكي الحوار لكي يقوموا، بمساعدة الهيئات والمؤسسات المحلية، بتنظيم اللقاءات وبتنشيط وتسهيل وتحريك الحوار خلالها.
- إعداد كتيبات تتضمن معلومات أساسية ودقيقة عن القضية المطروحة وعن الخيارات المتاحة والإيجابيات والسلبيات لكل خيار.

- تنظيم لقاءات الحوار المحلية بالتعاون مع الأندية والهيئات الأهلية والبلديات والهيئات الدينية واعداد استطلاعات الرأي.
- توسيع قاعدة الحوار عبر لقاءات للحوار تضم مختلف المناطق والمحافظات وعلى المستوى الوطني.
- محاولة إيصال آراء الناس وخياراتهم إلى المسؤولين الحكوميين والتشريعيين، وبالتالي ربط المواطن بصانعي السياسات.

